او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجي وهذا الاسناد الى المبتدا او الاسناد الى المسند اعتبار لنفس حقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فيد دخل حقيقة في التعريف من المجاز العقلي ما هو مبني نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر

لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل معناه ظاهر فاما نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وفي ما قام زيد خلاف الاسناد في نحو صام نهاره فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشي اذا تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من ال الامر اي آل الشي اليه انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده للفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة قوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة ولا مجاز ولا استعارة في شي من طرفي الاسناد وانما العرض تشبيه هذه الحالة بتلك الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بالكاف وكان ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حتى اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس في يده بما ليس فوقع بها الاثم ونصب الخبر فان الغرض بيان انه قدر وقدروه في نحو تهم وجهه راحوا فاخطأ ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى

المفعول

المفعول لانه بمعنى الملفوظ الشعر ويكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو انهم يشتقون من لفظ الشي الذي يريدون المبالغة في صفته ما يتبعونه به حتى كانه كبيرا وسببها عل تاهيبه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشي بوصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول كل الى مفعوله الذي ملابسه ذلك المسند فعل اخرجه فعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه بحيث يكون عاملا فيه وكذا المسند وكذا اما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه عنده ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بغير واسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابته وبعيد والم في ضلاله وعذابه فيكون ما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة عامل وقس عليه نظايره والمجاز عند صاحب الكشاف يشمل ما اسند اليه الفعل غير فاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان تسند الفعل الى شي يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولكن ان يحمل هذا على قسل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله شفاك بهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر

يا سارق الليلة اهل الدار

وقوله اعني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها كما ان اسناد الفعل الى غير ما هو له مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه مجاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يحمل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها الليل ماكرا والليل سارقا والنهار ماكرا والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا اضاف جعل الفاعل المجازي مسندا كقوله تعالى او لكن شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل وقد تقرر فانه بحث دقيق واعلم ان هذا المجاز قد يطلق عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سقاك الهوم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهوم مروية بقرينة اضافة السقي اليها فافهم وقس والانحصار المجاز العقلي على ما نفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف ذكرنا في التعريف بحرف مما مر من قولنا الجاهل انبت الربيع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)